

منهج رواية الأخبار في الفكر اللغوي عند العرب
Method of storytelling in the linguistic thought among Arabs.
أ. رباح بوشعشوعة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
تاريخ التسليم: (2016/05/04)، تاريخ القبول: (2017/05/01)

Abstract:

this study focused on the topic: storytelling in the Arabs literature, the purpose is trying to prove that the Arab novel approach was not based on fantasy and self-authorship far from reality, but it was an honest transfer of news depending on the fairness of the narrators, however it highlights the role of the narrator in the selection and choice of the beautiful technical drafting of his narration

Keywords: Method of storytelling ,the linguistic thought , Arabs.

ملخص :

اهتمت هذه الدراسة بموضوع: رواية الأخبار في الأدب العربي، والهدف منها هو محاولة إثبات أن منهج الرواية عند العرب لم يكن يعتمد على الخيال ولا التأليف الذاتي البعيد عن الواقع، بل كان أساسه نقل الأخبار نقلا أميناً اعتماداً على عدالة الرواة والّفة، وإنما يبرز دور الراوي في الانتقاء والاختيار والصياغة الفنية الجميلة لما يرويه.

الكلمات المفتاحية: منهج رواية الأخبار، الفكر اللغوي، العرب.

مقدمة:

في هذا المقال سنتحدث عن قضية مهمة في الأدب العربي وهي قضية "الإسناد" في "رواية" الأخبار، وسنحاول دراسة نموذجين من النماذج التي كانت وظيفتها رواية الأخبار، وهما الجاحظ والأصفهاني، ذلك أنهما لم يكونا مؤلفين بالمعنى الذي أراده الباحثون المعاصرون، وأن الأخبار التي رويت في كتبهما إنما هي أخبار وقعت حقيقة أو نقلت إليهم كذلك دون زيادة في حوادثها أو نقصان منها، وكان لهما فضل الجمع والترتيب والاختيار، والصياغة الفنية، والاختيار أصعب من التأليف، هذا الاختيار الذي يعلل له الجاحظ ذاكرة السبب الذي من أجله يلجأ العلماء إلى مثل هذه الطريقة في التأليف، فإنه "لكل شيء من العلم، ونوع من الحكمة، وصنف من الأدب، سببا يدعو إلى تأليف ما كان فيه مشتتا، ومعنى يحدو على جمع ما كان منه متفرقا". فعملية الاختيار مهمة في التأليف عند العرب قديما لأنه "متى أغفل حملة الأدب وأهل المعرفة تمييز الأخبار واستنباط الآثار، وضم كل جوهر نفيس إلى شكله، وتأليف كل نادر من الحكمة إلى مثله، بطلت الحكمة وضاع العلم وأميت الأدب ودرس مستور كل نادر".

تلك هي الحكمة التي من أجلها يختار العلماء؛ جمع ما كان مفرقا، اختيار المعاني الباقية على الدهر المسبوكة في قالب جميل، ثم التعلم من الأوائل والاعتبار بأحوالهم، "قلولا تقييد العلماء خواطرهم على الدهر، ونقرهم آثار الأوائل في الصخر، لنبطل أول العلم وضاع آخره، ولذلك قيل: لا يزال الناس بخير ما بقي الأول يتعلم منه الآخر (الجاحظ، دت، ص383).

منهج الجاحظ في الرواية الأدبية: ذكر محمد القاضي أن الجاحظ في "رسالة القيان" إنما كان مؤلفا، وأن صوته قد غاب عن الرسالة إلا في آخرها وقد نسبها إلى غيره ممن ذكرهم في بداية الرسالة، "فقد ورث الجاحظ التراث الشفوي والمكتوب الذي سبقه ولكنه اختلف عن قبله في المقصد الذي كان يروم تحقيقه. فقد كانت غاية أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) والأصمعي (ت216هـ) وغيرهما أن يجمعوا الشعر القديم والآثار العربية الأولى ويزجوها إلى الناس، وغاية ما يعنيه فيها أن يتحروا صحة نسبتها (...). وربما كان أساس الاختيار الاستشهاد لخبر من الأخبار التي كانت فنا واسعا من فنون الرواية. فأما الجاحظ فقد كان سبيله في الرواية غير هذه السبيل، إذ كانت نزعة الفنية هي التي تقوم بين هذه الآثار الأدبية متبصرة متخيرة، فتقبل وترفض، وتثبت وتنفي (...). نجد هذه الرواية خاضعة لذوقه الأدبي ونزعة الفنية، حتى ما تكاد تجد فيها معنى غثا، أو بيتا غريبا، أو عبارة مستكرهه، بل هناك دائما تقريبا صفاء الديباجة، والدقائق الشعرية، والمعاني الطريفة" (القاضي، 1998، ص206).

وهذا الذي ذهب إليه القاضي سبقه إليه طه الحاجري عند تحقيقه كتاب البخلاء حين قال: "فإذا انتقلنا إلى الناحية الأخرى من نواحيه التي قدمنا وهي ناحية الرواية وجدنا روحه الفنية غالبية عليها كذلك غالبية ظاهرة، ونستطيع أن نتبين هذا واضحا إذا نحن قارنا بين منهجه في الرواية ومنهج الرواة الآخرين في عصره من أمثال الأصمعي وأبي زيد ومن إليهما (...). فأما الجاحظ فقد كانت سبيله في الرواية غير هذه السبيل إذ كانت نزعتة الفنية هي التي تقوم بين هذه الآثار الأدبية متبصرة متخيرة، فتقبل وترفض، وتثبت وتتفي، ونلاحظ هذا بوضوح في كتاب ككتاب البيان والتبيين وغيره من الكتب التي عني الجاحظ فيه بالرواية" (الجاحظ، دت، ص20).

والنص الذي اعتمد عليه القاضي هو قول الجاحظ في الرسالة: "من أبي موسى بن إسحاق بن موسى بن موسى، ومحمد بن خالد خذارخذه، وعبد الله بن أيوب أبي سُمير، ومحمد بن حماد كاتب راشد والحسن بن إبراهيم بن رباح، وأبي الخيار، وأبي الرنال، وخاقان بن حامد وعبد الله بن الهيثم بن خالد اليزيدي المعروف بَشْرطَة، وعك بن الحسن، ومحمد بن هارون كَبَّة، وإخوانهم المستمتعين بالنعمة (...). إلى أهل الجهالة والجفاء، وغلظ الطبع، وفساد الحس" (الجاحظ، دت، 143). ونحن إذا رجعنا إلى الرسالة وقرأنا ما جاء فيها تبين لنا بوضوح تام أن الجاحظ هو صاحبها، وأنه لم يكن مؤلفا للأخبار التي رواها في هذه الرسالة، وذلك بالأدلة الآتية:

- أن الذين ذكروهم الجاحظ في بداية الرسالة، ليسوا ممن نسبت إليهم هذه الرسالة، بل إن ذلك الأسلوب من الجاحظ ليقحم القارئ في جو الحوار بين هؤلاء الذين ذكروهم وأولئك الذين تميزوا بالجفاء والجهالة وفساد الطبع، وهذا من الجاحظ أسلوب أراد به رفع السامة والملل لأنه يريد أن يورد الأدلة والحجج على أن التمتع والتزلف ليس عيبا ولا هو مما نهى الله عنه ورسوله.

- واذن فالقضية التي يريد الجاحظ إثباتها في هذه الرسالة هي إقامة الحجة على من رغب عن اقتناء القيان والغلمان وازدراؤه على من كانت هذه حاله، والذين ذكروهم الجاحظ في بداية الرسالة هم من الصنف الثاني الذين آثروا عيش النعمة والقيان والغلمان، ولذلك قال فيهم: "من أبي موسى بن إسحاق بن موسى (...). وإخوانهم المستمتعين بالنعمة، والمؤثرين للذة، المتمتعين بالقيان وإخوان (...). إلى أهل الجهالة والجفاء، وغلظ الطبع، وفساد الحس". وكأن الجاحظ يريد أن يحتج لهؤلاء على صواب مذهبهم في اتخاذ هذه الطريقة من العيش، تلك هي القضية "حمل الغنى أشد من حمل الفقر، ومؤونة الشكر أضعف من مشقة الصبر" (الجاحظ، دت، ص143).

- ولذلك أخذ الجاحظ في ذكر الحجج ردا على من عاب ذلك الفعل، ثم بين منهجه في رسالته حين قال: "فمهما أطنبنا فيه فللشرح والإفهام، ومهما أدمجنا وطوبنا فليخف حمله. واعتمدنا على أن المطوّل

يُقَصِّر، والملخص يختصر، والمطوَّى ينشر، والأصول تتفرع" (الجاحظ، دت: 146). وهذا من بين الأصوات الجاحظية التي ظهرت في الرسالة وقد زعموا أن صوته لم يظهر إلا في آخرها. وهذا هو عمل الجاحظ في الرسالة؛ شرح وإطناب للتفسير والإفهام، واختصار للحفظ والاستيعاب.

- ثم إن الملاحظ على هذه الرسالة أن الجاحظ لم يورد أخبار من ذكرهم في بداية الرسالة حتى نقول إنها منسوبة إليهم، بل إنه عمد إلى ذكر الحجج والبراهين الشرعية والآثار المروية عن الرسول عليه الصلاة والسلام وعن الصحابة والتابعين والعلماء في جواز اتخاذ القيان والغلمان ومحادثتهم ما لم يؤد ذلك إلى حرام (الجاحظ، دت، ص149). وللدلالة على دقة الجاحظ وضبطه في روايته، نسوق ترجمة الخطيب البغدادي له فقد قال فيه: "أبو عثمان الجاحظ المصنف الحسن الكلام البديع التصانيف كان من أهل البصرة وأحد شيوخ المعتزلة وقدم بغداد وأقام بها مدة وقد أسند عنه أبو بكر بن داود الحديث" (كرنكو، 1929، ص205).

ولم يذكر الخطيب في هذه الترجمة أن الجاحظ كان يضع الحديث سواء أكان حديثاً عن النبي عليه الصلاة والسلام أم أي نوع آخر من أنواع الحديث، ولو كان كذلك لما غاب عن الخطيب ذكرها في الترجمة.

وقد روى ابن عساكر في تاريخه قال: "أخبرنا أبو الحسن بن قبيس حدثنا أبو منصور بن زريق حدثنا أبو بكر الخطيب أخبرنا الحسن بن الحسين بن العباس الثعالبي، أخبرنا أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني حدثنا يحيى بن علي حدثني أبي قال: قلت للجاحظ إني قرأت في فصل من كتابك المسمى كتاب البيان والتبيين أن مما يستحسن من النساء اللحن في الكلام واستشهدت ببיתי مالك بن أسماء بن خارجة يعني قوله:

وَحَدِيثِ اللَّهِ هُوَ مِمَّا يَذُوعَاتِلُاعَدُونَ يُوَزَنُ وَزَنَا
مَنْطِقُ صَائِبٍ وَتَلْحَنُ أَحْيَا نَا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لِحْنًا

قال: هو كذلك. قلت: أفما سمعت بخبر هند بنت أسماء بن خارجة مع الحجاج حين لحنتم في كلامها فعاب عليها فاحتجت ببיתי أخيها. فقال لها إن أخاك أراد أن المرأة الفطنة فهي تلحن بالكلام إلى غير المعنى في الظاهر لتستر معناه وتوري عنه وتفهّمه من أن أرادت بالتعريض كما قال تعالى: ولتعرفنهم في لحن القول، ولم يرد الخطأ من الكلام. والخطأ لا يستحسن من أحد. فرجم الجاحظ ساعة ثم قال: لو سقط إلي هذا الخبر لما قلت ما تقدم. فقلت له فأصلحه. فقال: الآن وقد سار الكتاب في الآفاق؟ هذا لا يصلح" (كرنكو، 1929، ص212).

وفي هذا دليل على أن الجاحظ كان يسوق الأخبار كما وقعت إليه ورويت له، وإنما كان همه فيها أن يستنبط الأحكام منها وقد يصيب وقد يخطئ. أما عن منهج الجاحظ في كتبه فإنه كان يقوم على الشك الذي يفضي إلى اليقين لا الشك الذي لا يوصل إلى المعرفة بل يعود إلى البلبلة والفوضى الفكرية، يقول: "فاعرف مواضع الشك وحالاتها الموجبة لها تعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له، وتعلم الشك في المشكوك فيه تعلمًا فلو لم يكن ذلك إلا تعرف التوقف ثم التثبت لقد كان ذلك مما يحتاج إليه، ثم اعلم أن الشك في طبقات عند جميعهم ولم يجمعوا على أن اليقين طبقات في القوة والضعف ولما قال أبو الجهم للمكي: أنا لا أكاد أشك، قال المكي: لا أنا أكاد أوقن، ففخر عليه المكي بالشك في مواضع الشك كما فخر عليه أبو الجهم باليقين في مواضع اليقين" (الجاحظ، 1965، ص35).

ثم إنه يذهب في الأدب مذهبه في العلم "وما هذا المذهب إلا الاستقصاء في كل شيء فالتحقيق أغلب صفات الجاحظ فكما أنه يتقنر من توليد الكذابين في أبواب العلم فكذلك يتقنر من التوليد في أبواب الأدب، وسواء أرشدت مسالكة في الدلالة على مواقع الزور في هذا التوليد أم لم ترشد، أنه نزع إلى التمهيص" (جبري، 1932، ص97). ومن منهجه المعاينة، يقول عن ما يعرض للخصيان: "ومن العجب أنهم مع خروجهم من شطر طبائع الرجال إلى طبائع النساء لا يعرض لهم التخنيث وقد رأيت غير واحد من الأعراب مخنثًا متفككا ومؤنثًا يسيل سيلًا ورأيت عدة مجانيين مخنثين ورأيت ذلك في الزنج الأقحاح وقد خبرني من رأى كرديا مخنثًا ولم أر خصيا قط مخنثًا ولا سمعت به ولا أدري كيف ذلك ولا أعرف المانع منه ولكن الأمر في ذلك إلى ظاهر الرأي ولقد كان ينبغي لهم أن يكون ذلك فيهم" (الجاحظ، 1965، ص136).

ومن منهجه السماع "وهي طريقة اتخذها "سبنسر" منهجا لعلمه، فقد كان الجاحظ يعتمد في تحقيقه في بعض الأحوال على ما يسمعه من أقاويل متعلقها الحيوان فكان يسمع أخبار العطارين والجزارين والبحريين والسماكين والصيداين والملاحين والحوّائين والأطباء والأكّرة وغيرهم من أصدقائه وأهل المعرفة والعلم" (جبري، 1931، ص476).

ومن منهجه في التأكد من الأخبار، أنه يرتاب ارتيابا شديدا حينما يسمعا خاصة أخبار البحريين، فما كان يترك التنديد بها، نجد ذلك في بعض كلامه على كلام السمك: "ولم نجعل لما يسكن الملح والعدوية والأنهار والأودية والمناقع والمياه الجارية، من السمك ومما يخالف السمك، مما يعيش مع السمك بابا مجردا، لأنني لم أجد في أكثره شعرا يجمع الشاهد ويوثق منه بحسن الوصف، وينشطه بما فيه من غير ذلك للقراءة. ولم يكن الشاهد عليه إلا أخبار البحريين، وهم قوم لا يؤون القول في باب الفعل، وكلاما كان الخبر أغرب كانوا به أشد عجا، مع عبارة غثة، ومخارج سمجة.

وفيه عيب آخر وهو أن معه من الطول والكثرة ما لا تحتملونه" (الجاحظ، 1965، ص 16). ولا يأخذ عن البحري إلا إذا كان مقتصدا في القول سديد الرأي قليل الكلفة، يقول: "وأخبرني رجل من البحرين لم أر فيهم أقصد ولا أسد ولا أقل تكلفا منه..." (الجاحظ، 1965، ص 170).

ومن منهجه في التحقق من الأخبار اعتماده على الذوق وطول الدربة ومعايشة النصوص ومعرفة دقيقة بكلام الناس ومذاهبهم فيه، يقول الجاحظ في تحقيق خطبة منسوبة لمعاوية: "وفي هذه الخطبة أبقاك الله ضروب من العجب: منها أن هذا الكلام لا يشبه السبب الذي من أجله دعاهم معاوية، ومنها أن هذا المذهب في تصنيف الناس، وفي الإخبار وعمّا هم عليه من القهر والإذلال ومن التّديّة والخوف. أشبه بكلام علي وبمعانيه وحاله منه بحال معاوية. ومنها أنّا لم نجد معاوية في حال من الحالات يسلك في كلامه مسلك الزهاد ولا يذهب مذاهب العباد، وإنما نكتب لكم ونخبر بما سمعناه والله أعلم بأصحاب الأخبار وبكثير منهم" (الجاحظ، 1998، ص 61).

ويقول في رد بيت منسوب للأفوه الأودي، وهو قوله:

كَتَّهَابِ الْقَفِّ يَمِيكُم بِهِ فَارِسٌ فِي هَهْلٍ لَحَبٍ نَارُ

يقول: "وأما ما رويت من شعر الأفوه الأودي فلعمري إنه لجاهلي وما وجدنا أحدا من الرواة يشك في أن القصيدة مصنوعة، وبعد فمن أين علم الأفوه أن الشهب التي يراها قذف ورجم وهو جاهلي ولم يدع هذا أحد قط إلا المسلمون، فهذا دليل آخر على أن القصيدة مصنوعة" (الجاحظ، 1965، ص ص 280 - 281).

إن الجاحظ لم يتخل عن التوثيق في أسقط الأخبار وأحقرها وهو الذي يقول: "إن الناس موكلون بحكاية كل عجيب وميسرون للإخبار عن كل عظيم وليسوا للحسن أحكى منهم للقبیح ولا لما ينفع أحكى منهم لما يضر وعلى قدر كبر الشيء تكون حكايتهم له واستماعهم" (المبرد، 1324هـ، ص 62).

ويقول أيضا: "إن الخبر قد يكون أصله ضعيفا ثم يعود قويا، ويكون أصله قويا فيعود ضعيفا للذي يعتريه من الأسباب ويحل به من الأعراض من لدن مخرجه وفصوله إلى أن يبلغ مدته ومنتهاى أجله وغاية التدبير فيه والمصلحة عليه، فلما كان هذا مخوفا وغير مأمون على المتقادم منه وضع الله تعالى لنا على رأس كل فترة علامة وعلى غاية كل مدة أمانة ليعيد قوة الخير ويجدد ما قد هم بالدروس من أبناء المرسلين عليهم الصلاة والسلام أجمعين" (المبرد، 1324هـ، ص ص 56 - 57).

وهكذا فإن الذي يقول مثل هذا الكلام، "لعارف بما يدخل الأخبار عادة من نقص الناقصين أو زيادة الزائدين على حسب الأهواء أو على قدر متانة الحفظ وضعفه أو على قياس الفتنة بالحقيقة والولع بالخيال فهذا لم يجد الجاحظ له بدا من التثبت في تصديق بعض الأخبار، ومن الشك في طائفة منها"

(جبري، 1931، ص483).

أبو الفرج الأصفهاني ومنهجه في الرواية: أما الأصفهاني ذلك الرواية المظلوم الذي ظلم مرتين، مرة حين اتهمه بعض المتقدمين حين قال فيه إنه أكذب الناس، كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة والدكاكين وهي مملوءة بالكتب فيشتري منها شيئاً كثيراً من الصحف ويحملها إلى بيته ثم تكون رواياته كلها منها، وهكذا لم تكن جنابة الأصفهاني إلا لأنه كان يروي من الكتب. أما المرة الثانية التي ظلم فيها الأصفهاني فكانت في هذا العصر الغشوم، الذي حمله الباحثون المعاصرون ذنباً، وإن لم يكن ذنباً في رأيهم، هو منه براء، ذلك أنهم اتهموه بتأليف الأخبار التي رواها في الأغاني بأسلوب خاص وبراعة ذاتية، وبلاغة هي من إلهام وحيه وسجات خياله، وإن سموا ذلك إبداعاً وأدباً، إلا أنهم لم يدركوا أنهم بذلك جنوا ع، لى الأديب العربي جملة وليس على الأصفهاني صاحب الأغاني فحسب.

ونحن نمر في هذا الكتاب الكبير الذي أنفق صاحبه في تأليفه أكثر من خمسين سنة من عمره، على عبارات من مثل أخبرني فلان وروى فلان وحدثني فلان، كما نمر على مثل: نسخت من بعض الكتب أو جمعت منها، " فإذا قال: نسخت من كتاب كذا أو جمعت من كتاب كذا فلا يبقى لنا مجال في الشك في طريقة التأليف" (جبري، 1965، ص26). أما إذا قال: أخبرني فلان أو حدثني فلان أو روى فلان " فإننا كثيراً ما نجد بعد هذه الأخبار والروايات والأحاديث العبارات الآتية: كذا أكبر حفطي، إن فلانا حدثني به فإنني كتبت من حفطي (...) أو قوله: هذا حفظته عن فلان وأنا حديث السن فكتبت من حفطي، واللفظ يزيد وينقص، وهذا معناه (...) أو قوله: وقد سمعت خبره من جهات عدة، إلا أنه لم يحضرنى وقت كتبت هذا الخبر غيره، وهو وإن لم يكن من أقوالها على مذهب أهل الحديث إسناداً فهو من أتمها (...) أو قوله: فإن الحكاية تزيد وتنقص (...) أو قوله: وقد جمعت أخبارهم على اختلاف ألفاظهم (...) أو فجمعت معاني ما ذكره في ذلك كراهة الإطالة (...) أو فجمعت من رواياتهم ما احتيج إلى ذكره، مختصر اللفظ، كامل المعنى" (جبري، 1965، ص ص 26 - 27).

ويقول عن شيخ من الشيوخ الذين نقل عنهم، وهو أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد: " كان فاضلاً، عالماً، ثقة فيما يرويه، منقطع القرين في الصدق وشدة التوقي فيما ينقله، وقد حملنا نحن عنه وكثير من طلبة هذا العلم ورواته علماً كثيراً، فسمعنا سماعاً جماً" (جبري، 1971، ص236).

ومن الأدلة على صدق الأخبار التي رواها الأصفهاني في الأغاني وأنها ليست من تأليفه أنه روى طائفة من أخبار خلفاء بني أمية على الرغم من تشيعه، وهم الذين نازعوا علياً رضي الله عنه الخلافة وقتلوه من أجلها، والأصفهاني هو الذي ألف في ذلك كتاب سماه "مقاتل الطالبين"، وعلى رأس هؤلاء الذي روى لهم من خلفاء بني أمية هشام، وروى أخباراً عن يزيد بن معاوية، " فلم يؤثر تشيعه الذي نسبوه

إليه في هذه الروايات، ولا طوى من حسنات المنحرفين عن علي ولا زور سيئات عليهم، معنى هذا أنه كان ثقة في أخباره، يحاسب ضميره ووجدانه، يقول الحق على جماعته وعلى عدوه على السواء" (جبري، 1971، ص236).

ومن صدقه قوله وقد روى عن عمه خيرا من الأخبار: "وأنا ذاكر مما وقع لي من أخباره، أي من أخبار مجنون بني عامر، جملا مستحسنة، متبرئا من العهدة فيها، فإن أكثر أشعاره المذكورة في أخباره ينسبها بعض الرواة إلى غيره، وينسبها من حكيت عنه إليه، وإذا قدمت هذه الشريطة برئت من عيب طاعن ومتتبع للعيوب" (الأصفهاني، 2008، ص10).

ومع كل الذي تقدم فإننا رأينا من لا يوثق أبا الفرج الأصفهاني ولا يثق بروايته، ويتهمه بالفسق والبدعة، يقول عنه صاحب المنتظم أبو الفرج بن الجوزي: "يصرح في كتبه بما يجب عليه الفسق، ويهون شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل في كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر" (الأصفهاني، 2008، ص ص 12 - 13)، ولكنهم يشهدون له بقولهم: "كان إليه المنتهى في معرفة الأخبار وأيام الناس والشعر والغناء والمحاضرات".

ولقد أحسن إحسان عباس حين قال: "أرى قراء الأغاني في هذا العصر فئتين، في الأقل، فئة يقرؤون الأغاني رغبة في التسلية أو اعتماد بعض قصصه (...). وهذا مجال يتمتع القارئ فيه بحرية تامة، وفئة الأكاديميين الذين يريدون بناء تاريخ أدبي أو سياسي ويجعلون الأغاني مصدرا مهما في بحوثهم وكتبهم الأدبية والتاريخية، وهؤلاء لا بد من أن يفيدوا من الأغاني بحذر شديد وتكرار نظر، وضرب الروايات ببعضها، ولا بد أن يكونوا ذوي قدرة نقدية عالية" (الأصفهاني، 2008، ص ص 13-14).

منهج الرواية عند حماد الرواية وخلف الأحمر: بقيت قضية مهمة في هذا الفصل يجب أن نتطرق إليها لها علاقة بصدق الرواة وعدالتهم، لكننا في هذه المرة سنرجع قليلا إلى الوراء، إلى عصر حماد وخلف الأحمر، ونحن لن نتطرق إلا إليهما، دون بقية الرواة، على اعتبار أنهما نالهما من الطعن ما لم ينل غيرهما، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذين الراويين يعتبران عماد الرواية الأدبية واللغوية في الثقافة العربية الإسلامية.

ونحن نجد صورة قاتمة غربية عند الباحثين العرب وغيرهم من المستشرقين عن الرواة، يقول مرجليوث: "إن هؤلاء العلماء لم يكن يوثق بعضهم بعضا، فابن الأعرابي كان يتهم الأصمعي وأبا عبيدة، وربما بادلوها اتهامات باتهام، ولا شك في أن كلا منهما كان يتهم الآخر" (الأسد، 1978، ص359).

ولبيان وجه الحق في هذه القضية يجب على الباحث أن يرجع بها إلى أصولها، حتى يفهم حقائقها وخلفياتها، ذلك أنه شاع في الثقافة العربية الإسلامية صراع بين المدارس العلمية، إذ حاول أنصار كل

مدرسة الطعن على المخالف وظهار معاييه وسقطاته، ونحن لا يمكن أن نبني حكما علميا على مجرد خصومة كانت قائمة بين مدرستين. على أننا يجب أن ننوه بحقيقة مهمة في هذا المقام، وهي أن العلماء دائما ينوهون بهذه الظاهرة ويحذرون منها، حتى يكون طالب العلم على حذر من الانزلاق في هذه المهواة، هذا من جهة ومن جهة ثانية، ينوهون بذلك حتى يظهر الحق في المسائل التي طعن فيها أصحاب المدارس بعضهم في بعض، وهي مسائل معدودة يعرفها أهل العلم.

إن المشكلة الكبرى في حديثنا هذا تكمن في مفصل مهم، وهو أن الرواة الذين طعن فيهم صنفان، فصنف لم ينسب إليه شعر قط أو الأصح أنهم لا يعرفون في الناس بقول الشعر أصلا فهؤلاء الخطب فيهم يسير" ويكفي في أمرهم تزييف إسناد الرواية، وإظهار بطلانها من الوجه الذي يمكن أن تبطل منه، أو إثباتها من الوجه الذي يمكن أن تثبت منه (...). وينبغي أن أقطع هنا أن هؤلاء هم الكثرة الكاثرة، وأكثر ما ينسب إليهم أنهم وضعوه، البيت والبيتان، وهذا أمر لا خطر له" (شاعر، 1996، ص 333).

وبعض الرواة عرفوا في الناس بالشعر، أو لهم شعر معروف، وهؤلاء هم الخطب، كل الخطب، "لا من حيث الحقيقة، بل من حيث تتعرض الحقيقة لمعاول الشك الأهوج (...). وهؤلاء أيضا تنسب إليهم صنعة البيت والبيتين، وهذا خطب يسير، ثم تنسب إليهم صنعة الأبيات الكثيرة والقصائد الطويلة، فهذا خطب أي خطب" (شاعر، 1996، ص 333).

إن هؤلاء الرواة الذين نسب إليهم أنهم صنعوا الشعر ووضعوه على الشعراء الجاهليين، لا يتعدون ثلاثة أنفس: الأصمعي وخلف الأحمر وحمام الرواية، والأصمعي أقل الثلاثة تهمة بالوضع.

شاع في الأدب العربي أن هناك مدرستين مشهورتين ليس في النحو وحسب، بل حتى في طريقة التفكير واستنباط الأحكام في جميع القضايا الأدبية واللغوية، هاتان المدرستان هما مدرسة البصرة والكوفة، وكان لكل منهما طريقة خاصة في معالجة المسائل العلمية، "وربما كان أهم الفروق بين المدرستين أن مدرسة البصرة رأت أن أهم غرض وضع قواعد علمية للغة (...). تلتزمها وتريد أن تسير عليها في دقة وحزم، وإذا كانت اللغات لا تلتزم القواعد العامة دائما بل فيها مسائل لا يمكن أن تجري على القاعدة، وخصوصا اللغة العربية التي هي لغات قبائل متعددة تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا (...). أراد البصريون تمشيا مع مذهبهم أن يهدروا الشواذ، فإذا ثبتت صحتها قالوا إنها تحفظ ولا يقاس عليها. بل جرؤوا على أكثر من ذلك فخطئوا العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد (...). فهم أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن يكون ما سمع من العرب مخالفا لهذا التنظيم مسائل شخصية يتسامحون فيها نفسها، ولا يتسامحون في مثلها والقياس عليها حتى لا تكثر فتفسد القواعد والتنظيم، هذا إذا لم يتمكنوا من أن يؤولوا الشاذ تأويلا يتفق وقواعدهم ولو بنوع تكلف.

أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب، ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة (...). فهم أكثر تجویزا للوجه المختلفة في المسائل" (أمين، دت، ص ص 294 - 295).

ولهذه الأسباب يرى بعضهم أن طريقة البصريين أقرب إلى طريقة المعلمين، بينما مذهب الكوفيين أقرب إلى طريقة العلماء فـ" مذهب البصريين بما فيه من ميل شديد إلى التقعيد والتقنين أقرب إلى الطريقة التعليمية ومذهب المعلمين والتلاميذ، أما مذهب الكوفيين فهو أقرب إلى فهم طبيعة اللغة فهما صحيحا، وهو بذلك مذهب العلماء لا المعلمين" (الأسد، 1978، ص 436).

وهذا غير صحيح لأننا نجد أن البصريين أنفسهم اعتمدوا على القياس " فابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلا إلى القياس وكانا لا يباهان بالشواذ، وكانا لا يتحرجان من تخطئة العرب؛ وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضا على عكسهما: يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين" (أمين، دت، ص 296).

وهذا الاتساع في اللغة والنحو أدى إلى اتساع في الرواية، وكذلك التضييق فيها، بين البصريين والكوفيين، "ومن هنا كثرت رواية الكوفيين فاتهمهم البصريون بالتزويد والوضع" (الأسد، 1978، ص 436)، ولذلك قال ابن سلام عن الأسود بن يعفر: "وله شعر كثير جيد، ولا كهذه.

وذكر بعض أصحابنا أنه سمع المفضل يقول: له ثلاثون ومائة قصيدة، ونحن لا نعرف له ذلك ولا قريب منه. وقد علمت أن أهل الكوفة يروون أكثر مما نروي ويتجاوزون في ذلك بكثير من تجوزنا" (الجمحي، دت، ص ص 147 - 148)، وقال أيضا: "وأسمعي بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم يرثي به حاجب بن زُرارة. فقلت له: كيف يروي خالد مثل هذا وهو من أهل العلم، وهذا شعر متداع خبيث؟ فقال: أخذناه من الثقات، ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله" (الجمحي، دت، ص 148).

ولكن هذه الاتهامات التي كالتها البصريون للكوفيين بوضع الشعر ونحله، لم يكن مردها إلى أن الكوفيين كانوا حقا كذلك، بل مرد بعضها إلى الخصومات والعصبية، ثم " كان مرد بعضه إلى اختلاف مصادر الفريقين وإلى اختلاف منهجيتهما، فقد توسع الكوفيون على حين ضيق البصريون" (الأسد، 1978، ص 437).

ويظهر أن الحملة العنيفة التي شنّها البصريون على حماد كانت بعد وفاته بقرن من الزمان، "ومن لدن رواة بصريين، عاشوا في القرن الثالث الهجري قرن تأجج الخصومات والنزاعات بين علماء البصرة والكوفة" (العاني، 1999، ص 23). وهذا يعني أن حمادا لم يكن متهما في عدالته قبل هذا التاريخ ومما

يدل على ذلك شهادة أبي عمر بن العلاء فيه، فقد روى أبو الفرج أن أبا عمرو الشيباني قال: "ما سألت أبا عمرو بن العلاء قط عن حماد الراوية إلا قدمه على نفسه، ولا سألت حمادا عن أبي عمرو بن العلاء إلا قدمه على نفسه" (الأصفهاني، 2008، ص 57).

ثم إن الأصمعي أخذ شعر امرأ القيس كله عن حماد إلا نتقا سمعها عن الأعراب وأبي عمرو بن العلاء، وهو الذي يقول عن حماد: "كان حماد أعلم الناس إذا نصح" وتأويل قوله إذا نصح "أنه يريد إذا نصح لمن يأخذ عنه وسمحت نفسه في إعطائه وتعليمه، وذلك أن حمادا كان مشهورا بأنه ضنين برواية الشعر وإنشاده" (الأسد، 1978، ص 447).

أورد أبو الفرج عن جماعة من الرواة قالوا: "إنهم كانوا في دار أمير المؤمنين المهدي بعباساباذ، وقد اجتمع فيها عدة من الرواة والعلماء بأيام العرب وآدابها أشعارها ولغاتها، إذ خرج بعض أصحاب الحاجب فدعا بالفضل الضبي الراوية فدخل، فمكث مليا ثم خرج إلينا معه حماد والمفضل جميعا، وقد بان في وجه حماد الانكسار والغم، وفي وجه المفضل السرور والنشاط، ثم خرج حسين الخادم معهما، فقال: يا معشر من حضر من أهل العلم، إن أمير المؤمنين يعلمكم أنه قد وصل حمادا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره، وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها، ووصل المفضل بخمسين ألفا لصدقه وصحة روايته، فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا محدثا: فليسمع من حماد، ومن أراد رواية صحيحة فليأخذها من المفضل.

فسألنا عن السبب فأخبرنا أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده: إنني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال: "دع ذا وعد القول في هرم"، ولم يتقدم له قبل ذلك قول، فما الذي أمر نفسه بتركه؟ فقال المفضل: ما سمعت يا أمير المؤمنين في هذا شيئا إلا أنني توهمته كان يفكر في قول يقوله، أو يروي في أن يقول شعرا فعدل عنه إلى مدح هرم، وقال: دع ذا، أو كان مفكرا في شيء من شأنه فتركه وقال: دع ذا، أي: دع ما أنت فيه من الفكر وعد القول في هرم. فأمسك عنه، ثم دعا بحماد فسأله عن مثل ما سألت عنه المفضل، فقال: ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين، قال: فكيف قال؟ فأنشده

لمن ليلر بَعَّةَ الحِجْرِ أَقْوِينَ مَذْحِجٍ وَمَذْهَرٍ
قَهْرٍ بِمَنْدَفِعِ النَّحَاتِ مِنْ ضَفَى أُولَاتِ الصَّالِ وَاللَّيْلِ
دَعَا وَدَعَا الْقَوْلَ فِي هَرَمٍ خَيْرَ الْكُهُولِ وَسَيِّدِ الحَضَرِ

قال: فأطرق المهدي ساعة، ثم أقبل على حماد فقال له: قد بلغ أمير المؤمنين عنك خير لا بد من استخلافك عليه. ثم استخلفه بأيمان البيعة وكل يمين محرجة ليصدقنه عن كل ما يسأله عنه. فحلف له

بما توثق منه. قال له: أصدقني عن هذه الأبيات ومن أضافها إلى زهير، فأقر له حينئذ أنه قائلها. فأمر فيه وفي المفضل بما أمر به من شهرة أمرهما وكشفه" (الأصفهاني، 2008، ص 67- 68). وهذه القصة يجب ألا تؤخذ على أنها صحيحة، لأنها تحمل بذور التكذيب في طياتها، ذلك أنها جرت والمهدي خليفة؛ أي بعد سنة 158هـ، ولكن حمادا توفي قبل أن يتولى المهدي الخلافة بنحو ثلاث سنين، "فقد ذكر ياقوت أن حمادا توفي سنة 155هـ وذكر ابن النديم أنه توفي سنة 156هـ" (الأسد، 1978، ص 443). وهذا القصر الذي كان بعباساباذ بناه المهدي بعد وفاة حماد بتسع سنين قال الطبري في حوادث سنة 164هـ: "وفيها بنى المهدي بعباساباذ الكبرى قصرا من لبن إلى أن أسس قصره الذي بالأجر الذي سماه قصر السلامة، وكان تأسيسه إياه في يوم الأربعاء في آخر ذي القعدة" (الطبري، دت، ص 150).

وأورد أبو الفرج كذلك أن حماد قال قولا يجرح فيه حمادا: "قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصح أبدا. فقيل له: وكيف ذلك؟ أخطئ في روايته أم يلحن؟ قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، لا، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب الرجل ويدخله في شعره، ويحمل ذلك عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد وأين ذلك" (الأصفهاني، 2008، ص 67).

وهذا الخبر خبر متهالك، لأن حمادالم يُعرف بقول الشعر، ولم نجد من بين أيدينا مصدرا واحدا من هذه الكتب العربية تذكر لنا أن حمادا قال شعرا أو خلف ديوانا رواه عنه غيره. ولو كان له شعر لحرصوا على ذكره لأنهم عنوا بتسجيل الشعراء وشعرهم ودواوينهم أولا، ولأن ذلك كان يقوي من رأي من اتهمه بالوضع والنحل ثانيا" (الأسد، 1978، ص 444).

ثم إن حمادا اشتهر ناقدًا ولم يشتهر شاعرا، "وقد نظم الشعر، لكنه لم يبلغ فيه مبلغ الشعراء الكبار، فالمقطوعات البضع التي وصلت إلينا من شعره لا تدل على موهبة شعرية ولا نستطيع من خلالها أن نتحدث عن شاعريته" (العاني، 1999، 28). هذا من جهة ومن جهة ثانية، فإن حمادا لم يقصد الولاية والخلفاء شاعرا بل قصدهم ناقدًا وروايا للشعر وعالما بأيام العرب والأنساب واللغات ولغات العرب "وكان له في هذه المعارف التي يحسنها مندوحة عن أن ينظم الشعر يمدح به ولاية الخلفاء" (العاني، 1999، ص 29).

ومن المطاعن التي وجهها البصريون لحماد ما رواه ابن سلام عن أبي عبيدة عن يونس بن حبيب أن حمادا وضع القصيدة الميمية في مدح أبي موسى الأشعري ونحلها الحطينة، فقد أورد الأصفهاني "

أن حمادا الراوية قدم على بلال بن أبي بردة وهو عليها، فقال: ما أطرفتني شيئا يا حماد؛ قال: بلى، ثم عاد إليه فأنشده للحطيئة في أبي موسى الأشعري يمدحه:

جمعت من عامرٍ فيه ومن جُمِّ ومن تَمِيمٍ ومن حَاءٍ ومن حَمٍ
مُدَّحَيْتٍ رَوَى أَيْهَا جَاقِلَهَا يَمُو بِهَا أَشْعَوِي طَرْفُهُ سَلَمِي

فقال له بلال: ويحك: أيمدح الحطيئة أبا موسى الأشعري وأنا أروي شعر الحطيئة كله فلا أعرفها، ولكن أشعها تذهب في الناس" (الأصفهاني، 2008، ص 114).

وهذه القصة مردودة بأن المَعَاتِي، وهو بصري عاصر ابن سلام، رد عليه وذكر "أن الحطيئة قال هذه القصيدة في أبي موسى، وأنها صحيحة، قالها فيه وقد جمع جيشا للغزو... " (الأصفهاني، 2008، ص 114).

ثم إن العلماء الذين جمعوا ديوان الحطيئة وشرحوه بعد حماد أثبتوا هذه القصيدة في ديوانه، ولم يأخذوا بالرأي الذي أورده ابن سلام عن يونس بن حبيب، فهذا ابن حبيب قد روى القصيدة عن ابن الأعرابي وعن أبي عمرو الشيباني معا، وأثبتها السكري عن ابن حبيب في شرحه لديوان الحطيئة" (الأسد، 1978، ص 448).

والنتيجة التي ينتهي إليها الباحث في شأن حماد الراوية وعدالته، أن ما اتهم به إنما "دعت إلى وضعه عوامل عدة منها: هذه العصبية التي كانت متأججة بين البصرة والكوفة؛ ومنها تلك المنافسات والخصومات الشخصية كالتي كانت بين المفضل وحماد؛ ومنها العصبية السياسية، فقد كان حماد أموي الهوي والنزعة، وكانت دولة بني أمية قد ولت وأقبلت دولة جديدة تتاصبها العداء وتريد أن تمحو محاسنها وآثارها وتحط من قيمة من اشتهر فيها أو نال لديها حظوة؛ ومنها: أن حمادا كان باعتراف الرواة كثير الرواية واسع الحفظ: فكان يروي ما لا يعرفه غيره، ويحفظ ما لا يحفظون، فاتهموه بالتزويد والوضع. وقد ساعد على كيل هذا الاتهام له وتضعيفه وتجريحه أنه كان ماجنا مستهترا بالشراب مفضوح الحال" (الأسد، 1978، ص 450).

أما خلف الأحمر فقد قال فيه محمد بن يزيد المبرد: "كان خلف الأحمر أخذ النحو عن عيسى بن عمر، وأخذ اللغة عن أبي عمرو، ولم ير أحد قط أعلم بالشعر والشعراء منه، وكان به يضرب المثل في عمل الشعر؛ وكان يعمل على أسنة الناس فيشبه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه؛ ثم نسك فكان يختم القرآن في كل يوم ووليبة؛ وبذل له بعض الملوك مالا عظيما خطيرا على أن يتكلم في بيت شعر شكوا فيه فأبى ذلك، وقال: قد مضى لي في هذا ما لا أحتاج إلى أن أزيد فيه. وعليه قرأ أهل الكوفة أشعارهم، وكانوا يقصدونه لما مات حماد الراوية لأنه كان قد أكثر الأخذ عنه، وبلغ مبلغا لم يقاربه حماد،

فلما تقرأ ونك خرج إلى أهل الكوفة، فَوَفَّهم الأشعار التي قد أدخلها في أشعار الناس، فقالوا: أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة، فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم" (اللغوي، دت، ص47).
وقال أبو علي القالي: "وكان يقول القصائد الغر، ويدخلها في دواوين الشعراء فيقال إن القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى التي أولها:
أقيموا بني أمي صدور رماحكم فإني إلى أهل سواكم لأميل
هي له" (الزبيدي، دت، ص162).

وقال أبو حاتم: "سمعت الأصمعي يقول: سمعت خلفا الأحمر يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التي يقول فيها:

خَيْلٌ صَامَةٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَامَةٍ تَحْتَ الْقَدَامِ وَأُخْرَى تَعْلُكُ اللَّجْجَا"

وفي هذه الأخبار شيء غريب حقا: فخلف بصري، والعلماء الذين يروون أخبار وضعه بصريون كذلك، مما يكاد يوهم أنها صحيحة، فقد شهد بها بصريون على بصري، "غير أننا حين ننعم في هذه الأخبار النظر نجد أنها لا تتهم حقا إلا الكوفيين، وأن خلفا لا يعدو أن يكون معبرا يجتازونه ليصلوا منه إلى اتهام علماء الكوفة ورواتها. واتخذوا خلفا وسيلة لذلك لأنه قد أخذ عن حماد الكوفي، ثم أخذ الكوفيون بعد ذلك عن خلف" (الأسد، 1978، ص456).

إن قول المبرد السابق يدل في ظاهره أن خلفا الأحمر كان له مقدرة شعرية كبيرة بحيث يستطيع أن يقول الشعر يشبه به شعر الشاعر وينسب إليه ولا يستطيع أحد أن يتقطن لذلك، وهذا أمر غريب جدا، تبطله الحقيقة العلمية والدراسة الدقيقة لأحوال خلف الأحمر، فمن المعلوم أن خلفا من الذين خلفوا ديوان شعر حماد عنه تلميذه أبو نواس، " لكنه لم يصلنا، وبقي من شعره شيء قليل جدا في الأغاني، وفي الشعر والشعراء، وفي الوحشيات، وفي مواضع متفرقة من كتب تلميذه الجاحظ، وفي غيرها من الكتب" (شاكر، 1996: 336). وشعره في هذا الديوان ليس بالجيد. ومما يدل على ذلك تلك القصة التي تروى عن أبي نواس (145هـ - 181هـ) وذلك " أنهم زعموا أن خلفا، وهو أستاذ أبي نواس أحب أن يسمع مرثي أصحابه له قبل أن يموت، وقال لأبي نواس: ارثني وأنا حي حتى أسمع، فرتاه برجز على حرف الفاء، وبقصيدة على حرف الفاء أيضا، فذكر في شعره هذا رواية خلف التي لا تجتنى من الصحف، ورفق خلف في التلطف إلى مشكل غامض معاني الشعر، وإبانته عن ذلك حتى يشتهي سائله، وأنه لا يشتهه عليه كلام قط، فاقصر على معروف خلف من الرواية والدراسة، ولم يذكره بالشعر لا جيده ولا رديئه، مع أنه كان أولى أن يذكره بذلك، إذ كان أستاذه، وكان هو الذي حمل عنه ديوان شعره" (شاكر، 1996، ص 337 - 338).

ويقول أبو بكر محمد بن يحيى الصُولِي (335هـ - ...): "هذا الخليل بن أحمد وحماد الراوية، وخلف الأحمر والأصمعي، وسائر من يقول الشعر من العلماء، ليس شعرهم بالجيد من شعر زمانهم، بل في عصر كل واحد منهم خلق كثير، (يعني من الشعراء)، ليس لجماعتهم علم واحد من هؤلاء، وكلهم أجود شعرا" (الصولي، 1980، ص 126- 127).

وهذا تلميذه الجاحظ لم ينوه بشعره على الإطلاق، بل يؤكد على أنه وضع على خلف الأحمر شعر كثير، وحسبك بشهادة الجاحظ في هذا المقام، يقول: "وقد رأيت عند داود بن محمد الهاشمي كتابا في الحيات، أكثر من عشر مجلدات، ما يصح منها مقدار جلد ونصف. ولقد ولأثروا على لسان خلف الأحمر، والأصمعي، أرجازا كثيرة. فما ظنك بتوليدهم على ألسنة القدماء" (الجاحظ، دت، ص 181)

إن أول من رمى خلفا الأحمر بوضع الشعر على القدماء هو دَعْل بن علي الخَزَاعِي، حيث نسب إليه القصيدة التي مطلعها: إن بالشَّعْبِ الذي دون سَلْعٍ، وهذا ما ذكره ابن المعتز (247-296هـ) في كتابه "طبقات الشعراء" في ترجمة خلف الأحمر، قال: "قال دَعْل: قال لي خلف الأحمر، وقد تجارينا في شعر تأبط شرا، وذكرنا قوله: إن بالشَّعْبِ الذي دون سَلْعٍ، أنا والله قلتها ولم يقلها تأبط شرا" (ابن المعتز، دت، ص 147- 148). وهذه الكلمة التي رواها دَعْل عن خلف "أقدم ما عرفنا من الطعن في خلف، بل أرجح أنها هي التي فتحت الباب بعد ذلك للطعن فيه، وعليها بنى من جاء بعده" (شاکر، 1996، ص 72).

وقد تكلم كثير من المحققين في دَعْل الخزاعي منهم الصُولِي، فقد ذكر في أخبار أبي تمام ما نصه: "حدثني محمد بن موسى قال: سمعت علي بن الجهم نكر دعبلا، فكفره ولعنه وطعن على أشياء من شعره، وقال كان يكذب على أبي تمام، ويضع عليه الأخبار، ووالله ما كان إليه ولا مقاربا له" (الصولي، 1980، ص 61).

أما أبو الفرج فقد قال عنه: "شاعر متقدم مطبوع، هجاء خبيث اللسان، لم يسلم عليه أحد من الخلفاء، ولا من وزرائهم، ولا أولادهم، ولا ذو نباهة، أحسن إليه أو لم يحسن، ولم يفلت منه كبير أحد" (الأصفهاني، 2008، ص 59).

ولهذا فإن الأخبار التي تروى في تجريح خلف الأحمر بالوضع هي أخبار يجب إعادة النظر فيها، والتحقق من صحتها، خاصة إذا علمنا أن ابن سلام قد وثق خلفا بهذه الشهادة التي لا تعادلها شهادة إذ يقول: "خلف بن حيان، أبو محرز، وهو خلف الأحمر، اجتمع أصحابنا أنه كان أفرس الناس ببيت شعر، وأصدقهم لسانا، كنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبرا، أو أنشدنا شعرا، ألا نسمعه من صاحبه" (الجمحي، دت، ص 23).

وقال أبو علي: "وكننت أنا كثير التعطف للأصمعي؛ فكنت أسأل أبا بكر بن دريد كثيرا عن خلف والأصمعي: أيهما أعلم؟ فيقول لي: خلف، فلما أكثرت عليه انتهزني وقال: أين الشَّد من البحر" (الزبيدي، دت، ص ص 162-163).

خاتمة:

ومن خلال ما تقدم، فقد تبين لنا أن رواة لم يكونوا مؤلفين للأخبار من عن عند أنفسهم، بل كانوا على درجة كبيرة من الصدق والأمانة في النقل، وحتى تلك الطعون التي وجهت لبعضهم، وهم أساس النقل والرواية، فقد كانت طعوننا لا أساس لها من الصحة لا تثبت أمام النقد العلمي الصحيح. ولذلك وجب علينا إعادة النظر في كل ما قيل في هذا الوقت في ما يخص نقل الأخبار والتأكد من صحتها، لأن كل ذلك له علاقة بثقافة وتراث الأمة الذي ما فتى يصمد أمام الهزات التي تعرض لها. ولا يجوز لنا بحال من الأحوال أن نقيس ما في تراثنا من رواية الأخبار بتلك التي تعرف اليوم في ثقافة الغرب بـ "السرد" الذي يقوم على الخيال وتأليف القصص والأخبار.

قائمة المراجع:

- الجاحظ، أبو عثمان. (دت). رسالة في الحنين إلى الأوطان، ضمن رسائل الجاحظ، القاهرة مصر: مكتبة الخانجي.
- القاضي، محمد. (1998). الخبر في الأدب العربي، ط1، بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- الجاحظ، أبو عثمان. (دت) البخلاء، ط5، مصر: دار المعارف.
- كرنكو، ف. (1929). ترجمة الجاحظ، المجلد التاسع، ج4، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق سوريا.
- الجاحظ، أبو عثمان. (1965). الحيوان، ط2، مصر: مطبعة البابي الحلبي.
- جبيري، شفيق. (1932). مذهب الجاحظ في النقد، المجلد 12، ج1-2، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق سوريا.
- شفيق جبيري. (1931). تحقيق الجاحظ، معرفة السماع. المجلد 11، ج7-8، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق سوريا.
- الجاحظ، أبو عثمان. (دت). البيان والتبيين، القاهرة مصر: مكتبة الخانجي.
- الميرد، أبو العباس. (1324هـ). رسائل الجاحظ على هامش الكامل، ط1، مصر: مطبعة التقدم العلمية.

- جبري، شفيق.(1965). لم ينصفوا الأغاني. المجلد 40، ج1. مجلة المجمع العلمي العربي دمشق سوريا.
- جبري، شفيق.(1971). الرواية والرواة في أدبنا العربي، المجلد46، ج2. مجلة المجمع العلمي العربي دمشق سوريا.
- الأصفهاني، أبو الفرج.(2008). الأغاني، بيروت لبنان: دار صادر.
- الأسد، ناصر الدين.(1978). مصادر الشعر الجاهلي، ط5، مصر: دار المعارف.
- شاكر، محمود محمد.(1996). نمط صعب ونمط مخيف، ط1، مصر: دار المدني.
- أمين، أحمد. (دت).ضحى الإسلام، بيروت لبنان: دار الكتاب العربي.
- الجمحي، ابن سلام.(دت). طبقات فحول الشعراء، القاهرة مصر: دار المدني.
- العاني، زكي ذاكر الفجر. (1999). تقويم جديد لجهود حماد الرواية في رواية الشعر العربي، المجلد 27، العدد1. مجلة المورد العراقية العراق.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (دت). تاريخ الرسل والملوك، ط2، مصر: دار المعارف.
- اللغوي، أبو الطيب. (دت).مراتب النحويين، القاهرة مصر: مكتبة نهضة مصر.
- الرّيدّي، أبو بكر. طبقات النحويين واللغويين، ط2، مصر: دار المعارف.
- الصولي، أبو بكر. (1980). أخبار أبي تمام، ط3، بيروت لبنان: منشورات دار الآفاق الجديدة.
- ابن المعتز، عبد الله. (دت). طبقات الشعراء، مصر: دار المعارف.